بالامكان يجب ان يعتبر مطابقته لما في العقل
لان الامكان عقلي والحكم بحاجة الممكن ضروري وخفا
التصديق لخفا التصور غير قادح والمؤثر به اعني
عقلي والمؤثر مؤثر في الاثر لا من حيث هو موجود
ولا من حيث هو معدوم ويلحقه وجوب لاحق
وعدم الممكن يستند الى عدم علته والممكن الباقي مفتقر
الى المؤثر لوجود علته والمؤثر بعد البقاء بعد الاحداث
وهذا جاز اسناد القديم الممكن الى المؤثر الموجب
لو امكن ولا يمكن اسناده الى المختار ولا قديم سوى الله

لما يأتي ولا يفتقر الحادث الى المدة والمادة والا
لزم التسلسل والقديم لا يجوز عليه العدم لوجوبه بالذات
او لاسناده الله

الفصل الثاني
في الماهية

ولو احتهاد من شقه عاموده هو
ما به يجاب عن السؤال بما هو وتطلق غالبا على الامر
المعقول والذات والحقيقة عليها مع اعتبار الوجود
والكل من ثواني المعقولات وحقيقة كل شيء مغايرة
لما عرض لها من الاعتبارات والا لما تصدق
على ما نافيها ويكون الماهية مع كل عارض مقابلة لها

Copyright © King Saud University